القائمة بالصفة على هذا التقدير يلزم أن تكون هي أيضا قابلة للصفة
كالأولى ويلزم أن لا تعرى عن الصفة **ثم ننقل الكلام** إلى الصفة
القائمة بها فيلزم فيها أيضا ما لزم فيما قبلها وهكذا إلى ما لا نهاية
له **وأما غناه** جل وعلا عن المخصص وهو الفاعل الموجود
فلأنه تبارك وتعالى واجب الوجود لا يتصور في العقل عدمه في الأزل
لوجوب قدمه ولا فيما لا يزال لوجوب بقائه إذ لو قبل جل وعلا
العدم أزلا وأبدا لزم أن يكون جائز الوجود وكل جائز الوجود
فهو مفتقر إلى فاعل موجود تخصصه بالوجود بدلا عن العدم فما
لزم على هذا التقدير افتقار موجود العوالم إلى فاعل لزم افتقار
فاعله أيضا إلى فاعل لتماثلهما في الألوهية ثم كذلك أبدا فإن انحصر
عدد الفاعلين لزم الدور وإن لم ينحصر العدد لزم التسلسل وكلا
هما مستحيل وأيضا لو كان الإله جائزا مفتقرا إلى الفاعل لزم حدوثه
وعجزه كسائر الحوادث وذلك لا يعقل الألوهية ويلزم أيضا على
هذا التقدير التمانع بينه وبين فاعله إذ كل واحد منهما يجب
لهما عموم القدرة والإرادة ما وجب لصاحبه ويلزم أيضا على هذا
التقدير التحكم والترجيح بلا مرجح إذ ليس تقدير أحد الإلهين مفعولا
لصاحبه بأولى من تقديره فاعلا له وبهذا الذي اتضح لك من وجوب
غنى مولانا جل وعلا عن المخصص يتضح لك استحالة كونه تعالى من
جنس الأجرام المتحيزة لوجوب الحدوث لجميعها وافتقارها إلى مخصص
يخصصها بالوجود بدلا عن العدم وبالمقدار المخصوص بدلا عن غيره
وبالمكان المخصوص والزمان المخصوص والصفة المخصوصة والجهة
المخصوصة بدلا عن مقابلاتها **وبهذا أيضا** تعرف تنزهه
تعالى عن خواص الأجرام من المقادير والأزمنة والأمكنة والأعراض

المتغيرة

المتغيرة والجهات فلا مثل له تبارك وتعالى في الوجود الخارجي
ولا في التقدير العقلي ولا الوهمي ولا الخيالي **وأما ما ذكر**
ناه من افتقار القسم الثاني وهو الأعراض أي الصفة القائمة با
لأجرام من الألوان والطعوم والروائح والحركات والسكنات وغيرها
إلى المحل والمخصص فظاهر لأنها لما كانت صفات استحال أن تقوم
بأنفسها بل يجب أن تكون موجودة إلا في محل الذوات
تقوم بها ولما كانت حادثة وجب افتقارها إلى مخصص موجد
لها **وأما ما ذكرناه** من افتقار القسم الثالث وهو الأجرام
إلى المخصص دون المحل فلأنها لما كانت حادثة بدليل لزومها
للأعراض الحادثة من حركة وسكون وغيرهما لزم افتقارها
إلى مخصص موجد لها ابتداء ومصور لها بموالاة خلق أعراضها
دواما وأما افتقارها إذًا إلى المولى تبارك وتعالى لا يمكن أن
تعرى عنه ابتداء ولا دواما **وأما وجوب غناها**
عن المحل فلأنها ليست صفات بل هي ذوات موصوفة بالصفات فلو
قام جرم منها بجرم آخر لزم أن يتحد حيزهما وذلك يستلزم أن
يكون الجرمان واحدا وذلك لا يعقل **وأيضا** لو افتقر الجرم إلى
محل كافتقار الأعراض إليه يلزم الترجيح بلا مرجح إذ ليس جعل
أحد الجرمين محلا للآخر بأولى من عكسه وأيضا يلزم في محله من الافتقا
ر إلى محل ما لزم فيه فإن كان الحال محلا أيضا لمحله لزم الدور وإن
كان غيره لزم التسلسل ودخول ما لا نهاية له في الوجود
وأما ما ذكرناه في القسم الرابع وهو صفات مولانا جل
وعز من وجوب قيامها بذاته العلية ووجوب غناها عن
المخصص فلأن كونها صفات يوجب استحالة قيامها بأنفسها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)